فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في تطوير الأداء المالي للمصارف التجارية في غزة

The effectiveness of internal control systems in developing the financial performance of commercial banks in Gaza

فروانة حازم*

مخبر MECAS، جامعة تلمسان، الجزائر

atiaf_1998@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/01/09 تاريخ القبول: 2022/03/26 تاريخ النشر: 2022/08/31

ملخص:

تناولت هذه الدراسة إشكالية مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين،وهدفت إلى التعرف على مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في تطوير الأداء المالي و الكشف عن علاقة الخدمات البنكية عبر الانترنت بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في بنك فلسطين. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال الإستبانة وقد توصلت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية: وجود علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بأهداف، المعلومات، المدخلات، أساليب الرقابة و نظام الرقابة الداخلية وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين. ضرورة تأثير نظام الرقابة الداخلية على تنمية الكفاية الإنتاجية. ضرورة العمل على تقديم النظام النتائج بصحة عالية جداً فضلاً على أنه يعطي نتائج خالية من أي نسبة خطأ.

الكلمات المفتاحية: الفعالية ؛ الرقابة الداخلية ؛ الأداء المالي ؛ الكفاءة؛ بنك فلسطين.

Abstract :

This study addressed the problem of the effectiveness of internal control systems in developing the financial performance in Bank of Palestine, and aimed to identify the extent of the effectiveness of internal control systems in developing financial performance and revealing the relationship of online banking services to the effectiveness of the internal control system in Bank of Palestine. The descriptive analytical approach was used through the questionnaire, and the study reached the following results and recommendations: There is a statistically significant correlation at the level of significance between commitment to objectives, information, inputs, control methods, the internal control system and the development of financial performance in Bank of Palestine. The necessity of the impact of the internal control system on the development of productive efficiency. It is necessary to work on the system to provide results with very high accuracy, in addition to that it gives results free of any error rate.

Key Words: Effectiveness; Internal Control ; Financial performance ; Efficiency; Bank.

JEL Classification: M42, G21.

*مرسل المقال:فروانة حازم (*atiaf_1998@hotmail.com*)

المقدمة:

لقد شهدت الرقابة الداخلية تطوراً مستمراً في مفاهيمها،بدءاً من النظر إلى أهميتها في حماية الأصول من السرقة وسوء الاستخدام والتحقق من صحة المعلومات واكتشاف المخالفات وأوجه القصور،مروراً بالمفهوم الأوسع الذي يشمل رفع الكفاءة التشغيلية والالتزام بالمعايير و تطبيق القوانين والسياسات المعمول بها، وكذلك مصداقية التقارير المالية وتحسين جودة التقارير المالية، وتقليل أعمال التدقيق والوقت الضائع، وكذلك تقليل التكلفة وتقليل الخسائر كمرجع إرشادي لعمليات البنك ومن أهم العوامل المؤثرة على تطور البنوك البيئة الفنية الداعمة والتي تشمل الأجهزة ومكوناتها المادية وعناصرها القادرة على جمع وتخزين ومعالجة البيانات، وإيصال المعلومات اللازمة لمستخدميها، يعتبر القطاع المصرفي هو الأكثر استفادة من التطورات السريعة، نتيجة الشدة في المنافسة بين مكونات هذا النظام، الأمر الذي يستدعي مواكبة هذا التطور والتوسع في استخدام الأدوات الحديثة. لا شك أن لنظام الرقابة الداخلية مجموعة من المقومات المحاسبية والإدارية والتي تختلف بدورها من وحدة اقتصادية لأخرى، وخاصة إذا تعلق الأمر بالمؤسسات البنكية والمالية والتي تعتبر شريان النشاط الاقتصادي لما تقوم به من دور هام في تعبئة المدخرات وتقديم الدعم اللازم للمشاريع الاستثمارية، وهو ما يستوجب نظام رقابة داخلية فعال وسليم يحيط بمختلف الجوانب الإدارية والمحاسبية والمالية، لضمان استقرار النظام البنكي بصفة خاصة والنظام الاقتصادي بصفة عامة.

إشكالية الدراسة: لا شك أن للرقابة الداخلية دورها الايجابي في الحد من الآثار السلبية لاستخدام تلك الأنظمة، حيث إنها تهدف أساساً إلى ضمان فعالية وكفاءة العمل وإضفاء الثقة والمصداقية على البيانات المستخرجة من خلال هذه النظم. وتركز هذه الدراسة على معرفة فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين، وبناءً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين؟

ويتفرع منها الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي في البنوك التجارية (دراسة حاله بنك فلسطين)؟
- ما مدى الالتزام بخصائص نظام المعلومات على تطوير الأداء المالي في البنوك التجارية (دراسة حاله بنك فلسطين)؟
- ما مدى أساليب الرقابة على مدخلات النظام على تطوير الأداء المالي في البنوك التجارية (دراسة حاله بنك فلسطين)؟
- ما مدى أساليب الرقابة التنظيمية على تطوير الأداء المالي في البنوك التجارية (دراسة حاله بنك فلسطين)؟
- هل يوجد فروق بين إجابات المبحوثين حول مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين تعزى إلى المتغيرات الشخصية التالية (الجنس, المؤهل العلمي, سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)؟

فرضيات الدراسة: من خلال مشكلة الدراسة وتساؤلاتها يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الأتي:

لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الالتزام بأهداف نظام الرقابة ،الالتزام بخصائص نظام المعلومات الداخلية، الالتزام بخصائص نظام المعلومات ، أساليب الرقابة على مدخلات النظام ،وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين.
- الكشف عن علاقة الخدمات البنكية عبر الانترنت بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في بنك فلسطين.
- إمكانية توضيح معالم ومحددات نظام الرقابة الداخلية السليم في البنوك.
- إمكانية توضيح دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق استقرار المعاملات والمؤسسات البنكية.
- التعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية في استجابات أفراد العينة تجاه مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين تبعاً للمتغيرات الشخصية (الجنس, المؤهل العلمي, سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).

أهمية الدراسة: تكتسي وظيفة الرقابة الداخلية في البنوك أهمية بالغة من خلال الدور الهام الذي تلعبه، لتحقيق الأمن والسلامة المصرفية، ونزاهة ومصداقية المعلومات المالية وتلك المتعلقة بالتسيير والمحاسبة، إلى جانب احترام التشريعات والأنظمة والسياسات والإجراءات الداخلية. وكذا، مساعدة المعنيين بتطوير عمل أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة. بالإضافة للأثر الفعال في تحقيق ميزة تنافسية وتخفيض التكاليف وتوفير الوقت والجهد، والمرونة العالية في تحديث وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين. وتمثل هذه الدراسة منطلقاً علمياً لدراسات أخرى في نفس المجال، وتعد إضافة علمية أيضاً للدراسات المحلية التي تناولت موضوع البنوك العاملة في قطاع غزة.

منهجية الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسات الدقيقة.

I. الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية:

يقع على عاتق إدارة المؤسسة إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية، ومن مسؤولياتها المحافظة على هذا النظام والتأكد من سلامة تطبيقه، كما أن هناك التزاماً قانونياً على كاهلها بإمساك حسابات منتظمة وبصفة خاصة في حالة شركات المساهمة، كما ينبغي عند تصميم وتشغيل وتقييم أي نظام للرقابة الداخلية مراعاة الظروف والمحددات المتلازمة لبعض العناصر والبنود والعمليات والتي تمثل بطبيعتها مجالاً للتلاعبات وذلك لتحقيق أهداف النظام السليم الذي يتوفر على مكونات وخصائص وتحكمه إجراءات محددة. (بوطورة، 2007، صفحة 18)

تلعب المؤسسات المصرفية دوراً حيوياً في النظم الاقتصادية الحديثة، بما تمتاز به من وظائف وما تزاوله من نشاط، إذ يعتبر التطور الذي حدث على وظيفة التدقيق الداخلي استجابة للتطورات التي حدثت في بيئة الأعمال بشكل عام، حيث أن التدقيق الداخلي نشأ كوظيفة رقابية هامة داخل المؤسسات وبدأ تركيزه على النواحي المالية

والمحاسبية، لكن التطور الذي حدث في بيئة الأعمال المصرفية أوجب على وظيفة التدقيق الداخلي أن تتطور لتشمل جوانب التدقيق التشغيلي وتقديم الاستشارات الإدارية والفنية العالية، مما رفع من أهمية ومساهمة هذه الوظيفة في تحسين الأداء المالي من خلال دعم المؤسسات المصرفية، وتصميم وتطوير نظام فعال للرقابة الداخلية. (بلعالم، 2015، صفحة 6)

1. مفهوم نظام الرقابة الداخلية:

تعددت التعاريف التي اهتمت بنظام الرقابة الداخلية، بسبب التطور الذي عرفه واختلاف المعرفين له، إلا أننا سنورد مجموعة من التعاريف الأكاديمية التي يمكن اعتمادها والأخذ بها. تتكون الرقابة الداخلية من مجموعة أنظمة الرقابة المالية وغيرها، الموضوعة من طرف الإدارة من أجل إدارة أعمال المؤسسة بكيفية منظمة وفعالة، ضمان احترام سياسات التسيير، حماية الأصول وضمان الصحة والوضعية الكاملة للمعلومات المسجلة بقدر الإمكان. (براق، 2004، صفحة 5). نظام الرقابة الداخلية، هو عملية تتضمن وضع نظام دقيق للمعلومات يتيح التأكد بشكل دائم، أن العمليات تتم حسب الخطة الموضوعة، ويقوم هذا النظام على وجود بيانات مرتدة دائمة عن الأداء الفعلي ويتم مقارنتها بالخطة الموضوعة. (ماضي، 2000، صفحة 287) و يرى بوتين أنه مجموعة ضمانات تساهم في التحكم في المؤسسة، وعليه لابد من تقييم كل طرق العمل والإجراءات والتعليمات المعمول بها، قصد الوقوف على آثارها على الحسابات والقوائم المالية. (بوتين، 2003، صفحة 70). ويمكن تعريف نظام الرقابة الداخلية على أنه نظام داخلي يعمل على وضع خطط تنظيمية، واستخدام كل الطرق والإجراءات التي تهدف إلى التحكم في المؤسسة من خلال حماية أصول المؤسسة.

2. أهداف نظام الرقابة الداخلية:

يمكن لنا استخلاص الأهداف المراد تحقيقها من هذا النظام والمتمثلة في: (بوطورة، 2007، الصفحات 20-21)

1.2. حماية أصول المؤسسة: تعتبر حماية أصول المؤسسة من أهم الأهداف التي يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيقها وذلك من خلال فرض حماية مادية ومحاسبية لجميع عناصر الأصول من الاستغلال غير المشروع وسوء الاستخدام أو الضياع أو الاختلاس سواء كان بسوء نية أو حسن نية. (التهامي و صديقي، 2005، صفحة 90)

2.2. ضمان صحة ودقة المعلومات: يعمل هذا الهدف على زيادة درجة المصداقية والثقة في المعلومات، وبالتالي زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، لأن ضمان نوعية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية يؤدي لزيادة درجة الثقة فيها. (الصحن و السوافيري، 2004، صفحة 135)

3.2. تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام موارد المؤسسة: تهدف الإجراءات الرقابية المطبقة في المؤسسة إلى زيادة درجة الفعالية وضمان الاستعمال الأمثل للمواد المتاحة.

4.2. احترام السياسات الإدارية والالتزام بها: تتم بلورة أهداف المؤسسة، إلى مجموعة من السياسات والخطط والإجراءات المتكاملة التي تشمل كافة جوانب المؤسسة، ويتم إبلاغها إلى منفذي العمليات المختلفة عبر المستويات الإدارية. (خضير، 1996، صفحة 195)

3. مكونات نظام الرقابة الداخلية:

يتطلب تصميم وتنفيذ أي نظام للرقابة الداخلية، مراعاة خمس مكونات أساسية، لابد من الاهتمام بها لضمان تحقيق الأهداف الرقابية، وتتمثل هذه المكونات فيما يلي: (شيتور، 2014، صفحة 17)

1.3. بيئة الرقابة: تعتبر البيئة الرقابية الأرضية التي تقوم عليها المكونات الأخرى وأساس تحقيق نظام رقابي فعال وهي تتكون من عوامل لها صلة مباشرة بالإدارة، وعوامل لها صلة بتنظيم المؤسسة نفسها.

2.3. تقييم المخاطر: تتعرض أي منشأة للعديد من المخاطر عند مزاولتها لأعمالها (مخاطر تشغيلية، قانونية)

3.3. أنشطة الرقابة: تتمثل أنشطة الرقابة في السياسات والإجراءات والقواعد التي تعمل على تحقيق الرقابة الداخلية بطريقة ملائمة.

4.3. المعلومات والاتصالات: يهدف هذا العنصر إلى تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة أو الحصول عليها وتشغيلها وتوصيلها لمختلف المستويات الإدارية بالمؤسسة، عن طريق قنوات مفتوحة للاتصالات، تسمح بتدقيق تلك المعلومات وإعداد التقارير المالية.

4. مقومات نظام الرقابة الداخلية:

1.4. المقومات الإدارية والتنظيمية لنظام الرقابة الداخلية: يتضمن الشق الإداري لمقومات نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الطرق والوسائل والتي تزيد من كفاءته ويمكن عرضها على هيكل تنظيمي كفء.

2.4. المقومات المحاسبية والمالية لنظام الرقابة الداخلية: يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الدعائم أو المقومات المحاسبية والمالية التي تتمثل في الدليل المحاسبي، والدورة المستندية، والمجموعة الدفترية، والوسائل الآلية والإلكترونية المستخدمة، والجرد الفعلي للأصول، الموازنات التخطيطية. (الصحن و سرايا، 2004، صفحة 378)

II. مفهوم الأداء المالي:

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ويعبر على أداء المؤسسات حيث أنه الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المالي المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم. (الخطيب، 2010، صفحة 48)

1. أهداف الأداء المالي:

1.1. التوازن المالي: هدف مالي تسعى الوظيفة المالية لبلوغه أنه يمس باستقرار المؤسسة المالي. ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية, يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها. (جمعة، 2009، صفحة 247)

2.1. نمو المؤسسة: يعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية.

3.1. الربحية والمردودية: تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في توليد الأرباح .

4.1. أهم المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة:

أ. التحليل بواسطة النسب المالية: تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي، ولا يمكن استعمال النسب للحكم على وضعية المؤسسة إلا بمقارنتها مع النسب النموذجية (المعيارية) الموضوعة من طرف المؤسسة أو من طرف القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسة.

ب. مؤشرات التوازن المالي: هناك ثلاثة توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي، وتتمثل أساساً في رأس المال العامل، واحتياج رأس المال العامل، والخزينة. (بلعالم، 2015، الصفحات 14-18)

III. الدراسة الميدانية على بنك فلسطين غزة:

ذلك بالدراسة في الجانب الميداني قمنا بتوزيع استبيانات لبحث بعض مفردات الدراسة وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع الدراسة, ومن ثم تفريغه وتحليله باستخدام برنامج SPSS الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

1. منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسات الدقيقة.

2. حدود الدراسة:

- الحد المكاني: تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في بنك فلسطين غزة.
- الحد البشري: العاملين في بنك فلسطين غزة.
- الحد الزماني:المدة الزمنية المستغرقة 2018-2019.

3. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من 105جميع العاملين في بنك فلسطين فرع غزة. وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة وقد بلغ عددها (65) موظف وموظفة وتم استرداد 60 إستبانة وتبين أن 55 إستبانة صالحة للتحليل الإحصائي, ويعتبر هذه النسبة مقبولة لإجراء التحليل والإجراءات الإحصائية بهدف الوصول على أفضل وأدق النتائج.

1.3. وصف الخصائص والبيانات الشخصية:

- **الجنس:** يبين جدول (1) أن ما نسبته (80.0%) من عينة الدراسة هم من جنس الذكور, وما نسبته (20.0%) هم من جنس الإناث.

- **المؤهل العلمي:** تبين أن ما نسبته (94.29%) هم من أصحاب شهادة البكالوريوس, وما نسبته (5.71%) هم من أصحاب شهادة الماجستير.
- **سنوات الخبرة:** تبين أن ما نسبته (48.57%) هم الأقل من 5 سنوات, وما نسبته (34.29%) تتراوح نسبة خبرتهم من 6-10 سنوات، وما نسبته (17.14%) تتراوح نسبة خبرتهم من 11-15 سنة.
- **المسمى الوظيفي:** تبين أن ما نسبته (48.57%) هم من المحاسبين, وما نسبته (40.0%) هم من الإداريين، وما نسبته (11.43%) هم من مدراء الدوائر.

جدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية

المتغير	تصنيف المتغير	العدد	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	38	80.0
	أنثى	17	20.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	51	94.29
	ماجستير	4	5.71
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	26	48.57
	6-10 سنوات	19	34.29
	11-15 سنة	10	17.14
المسمي الوظيفي	محاسب	26	48.57
	موظف إداري	22	40.0
	مدير دائرة	7	11.43
المجموع		55	100.0

2.3. صدق وثبات الإستبانة:

أ. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الإستبانة: تم حساب الاتساق لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الأصلية البالغ حجمها (55) مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابع له.

ب. صدق الاتساق البنائي:

جدول (2) الاتساق البنائي معامل الارتباط بين كل محور من محاور الإستبانة مع الدرجة الكلية للإستبانة

#	المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية	0.577	*0.000
.2	الالتزام بخصائص نظام المعلومات	0.459	*0.003
.3	أساليب الرقابة على مدخلات النظام	0.476	*0.002
.4	أساليب الرقابة التنظيمية	0.579	*0.000
.5	تطوير الأداء المالي	0.496	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

ت. طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

جدول (3) معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ) للإستبانة

#	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
.1	الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية	5	0.814
.2	الالتزام بخصائص نظام المعلومات	5	0.785
.3	أساليب الرقابة على مدخلات النظام	5	0.839
.4	أساليب الرقابة التنظيمية	5	0.709
.5	تطوير الأداء المالي	5	0.774
	الدرجة الكلية للإستبانة	10	0.784

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الثبات تتراوح ما بين (0.709- 0.839) ومعامل الثبات الكلي تساوي (0.784) وهذا يدل على أن الإستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

ث. طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:

جدول (4) معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية) للإستبانة

#	المحور	التجزئة النصفية			
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	القيمة الاحتمالية
.1	الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية	5	0.721	0.802	*0.000
.2	الالتزام بخصائص نظام المعلومات	5	0.819	050.5	*0.000
.3	أساليب الرقابة على مدخلات النظام	5	0.601	0.368	*0.000
.4	أساليب الرقابة التنظيمية	5	0.435	0.726	*0.000
.5	تطوير الأداء المالي	10	0.675	0.478	*0.000
	الدرجة الكلية للإستبانة	30	0.594	0.745	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج السابقة في جدول (4) أن قيمة معامل الارتباط المعدل(سبيرمان براون) (Spearman Brown) مرتفع ودال إحصائياً, وبذلك تكون الإستبانة في صورتها النهائية قابلة للتوزيع، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة، مما يجعلهم على ثقة تامة بصحة الإستبانة، وصلاحيتها لتحليل النتائج، والإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها.

4. تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

1.4. النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

قمنا بالإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال تحليل البيانات، وتفسير نتائجهم.

الإجابة عن السؤال الرئيسي:م ا مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين؟

ويتفرع منه العديد من التساؤلات وهي كالتالي:

السؤال الأول: ما مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في بنك فلسطين؟

وللإجابة على هذا التساؤل، تم استخدام اختبار One Sample T Test للعينة الواحدة للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة عن الدرجة المتوسطة وهي (3) وفقاً للمقياس المستخدم, وقد تم احتساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي للمحاور وترتيبها.

جدول (5) تحليل محاور مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية

#	المحور	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.1	الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية	5	064.	89.40	70.99	0.000	3
.2	الالتزام بخصائص نظام المعلومات	5	4.01	90.60	58.04	0.000	2
.3	أساليب الرقابة على مدخلات النظام	5	4.04	90.80	58.96	0.000	1
.4	أساليب الرقابة التنظيمية	5	4.01	87.56	64.23	0.000	4
	الدرجة الكلية للإستبانة	20	4.03	89.59	63.06	0.000	

* قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "34" تساوي 1.96 ±

ويتضح من خلال الجدول رقم (5) أن جميع متوسطات المحاور المختلفة كانت متقاربة من حيث أوزانها النسبية، أما الدرجة الكلية للإستبانة ككل فقد حصلت على وزن نسبي قدره (89.59%) مما يدلل أن مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه جاء بدرجة كبيرة جداً.

أما ترتيب المحاور حسب أوزانها النسبية فقد كانت كالتالي:

1. محور الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية: فقد حصل على المرتبة الثالثة بوزن نسبي قدره (89.40%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً.
2. محور الالتزام بخصائص نظام المعلومات: فقد حصل على المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (90.60%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً.
3. محور أساليب الرقابة على مدخلات النظام: فقد حصل على المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (90.80%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً.
4. محور أساليب الرقابة التنظيمية: فقد حصل على المرتبة الرابعة بوزن نسبي قدره (87.56%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً.

2.4. نتائج فقرات المحور الأول: محور الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول التالي والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول.

جدول رقم (6)يوضح المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات محور الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
.1	يؤثر نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل البنك على صحة المعلومات المحاسبية	3.85	79.55	20.250	0.000	4
.2	يستطيع نظام الرقابة الداخلية المطبق بحماية الموجودات في البنك من سوء الاستخدام	3.91	82.14	23.217	0.000	3
.3	يشجع نظام الرقابة الداخلية على الالتزام بالسياسات المحاسبية المرسومة	4.02	85.16	21.632	0.000	2
.4	يؤثر نظام الرقابة الداخلية على تنمية الكفاية الإنتاجية	3.95	77.36	18.321	0.000	5
.5	يكتشف نظام الرقابة الداخلية الأخطاء في نظام المعلومات المحاسبي بالبنك	4.34	88.25	21.632	0.000	1

* قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05

وتبين النتائج من خلال الجدول السابق أن أعلى فقرة وأدنى فقرة حسب الوزن النسبي كالتالي:

1. الفقرة رقم (5) التي نصت على " **يكتشف نظام الرقابة الداخلية الأخطاء في نظام المعلومات المحاسبي بالبنك** " قد احتلت المرتبة الأولى بوزن النسبي (88.25%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة.

2. الفقرة (4) التي نصت على " **يؤثر نظام الرقابة الداخلية على تنمية الكفاية الإنتاجية** "احتلت المرتبة الأخيرة بوزن النسبي (77.36%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة.

– نتائج فقرات المحور الثاني: محور الالتزام بخصائص نظام المعلومات:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول التالي والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني.

جدول رقم (7) يوضح المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات محور الالتزام بخصائص نظام المعلومات

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
.1	يتميز النظام المحاسبي بالسرعة الفائقة في أداء العمليات الحسابية المختلفة	4.23	84.60	28.098	0.000	3
.2	يستطيع النظام المحاسبي إجراء العديد من الاختبارات الرقابية المبرمجة مسبقاً	4.36	85.12	30.075	0.000	2
.3	قدرة النظام على أداء العمليات المحاسبية بدرجة عالية من الكفاءة	4.17	83.40	26.213	0.000	4
.4	يضمن النظام تسجيل البيانات المحاسبية بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة	4.81	89.01	35.277	0.000	1
.5	يقدم النظام النتائج بصحة عالية جداً فضلاً على أنه يعطي نتائج خالية من أي نسبة خطأ	3.89	77.80	19.869	0.000	5

* قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أعلى فقرة وأدنى فقرة حسب الوزن النسبي كالتالي:

1. الفقرة رقم (4) التي نصت على " **يضمن النظام تسجيل البيانات المحاسبية بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة** " قد احتلت المرتبة الأولى بوزن النسبي (89.01%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة.

2. الفقرة رقم (6) التي نصت على " **يقدم النظام النتائج بصحة عالية جداً فضلاً على أنه يعطي نتائج خالية من أي نسبة خطأ** " قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن النسبي (77.80%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة.

– نتائج فقرات المحور الثالث: محور أساليب الرقابة على مدخلات النظام:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول التالي والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث.

جدول رقم (8) المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات محور أساليب الرقابة على مدخلات النظام

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
.1	قدرة الرقابة الداخلية على التحقق من أساليب الرقابة على المدخلات	3.22	71.16	10.932	0.000	5
.2	المقدرة على ترتيب المستندات تتابعياً لاكتشاف أي نقص في إدخال البيانات	3.06	79.20	23.463	0.000	2
.3	المقدرة على تصميم نماذج إدخال البيانات في الأنظمة المحاسبية الالكترونية	3.50	82.66	27.612	0.000	1
.4	القدرة على تصحيح الأخطاء التي يتم اكتشافها في المدخلات	3.33	77.80	35.112	0.000	3
.5	الاحتفاظ بالمستندات الأصلية من أجل المقارنة بين المخرجات وتلك المستندات	3.76	75.31	19.713	0.000	4

*قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أعلى فقرة وأدنى فقرة حسب الوزن النسبي كالتالي:

1. الفقرة رقم (3) التي نصت على " **المقدرة على تصميم نماذج إدخال البيانات في الأنظمة المحاسبية الالكترونية** قد احتلت المرتبة الأولى بوزن النسبي (82.66%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة.

2. الفقرة رقم (1) التي نصت على " **قدرة الرقابة الداخلية على التحقق من أساليب الرقابة على المدخلات** " قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن النسبي (71.16%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة.

– نتائج فقرات المحور الرابع: محور أساليب الرقابة التنظيمية:

جدول رقم (9) يوضح المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات محور أساليب الرقابة التنظيمية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
.1	تلتزم الإدارة بتخصيص دائرة مستقلة لمعالجة البيانات الكترونياً	3.87	80.23	16.963	0.000	4
.2	تحدد الإدارة واجبات الرقابة التنظيمية من حيث مسؤوليتها عن حماية البيانات	4.14	81.49	26.213	0.000	3
.3	يستطيع النظام الفصل بين وظائف التشغيل والتنفيذ	4.06	84.18	20.263	0.000	2

.4	يستطيع النظام فحص طرق تخصيص المهام والمسؤوليات الخاصة بالعاملين	4.89	91.01	19.714	0.000	1
.5	تحتفظ الإدارة بمستندات تُوثق فيها طريقة عمل النظام ومعالجاته	3.83	75.89	15.741	0.000	5

*قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أعلى فقرة وأدنى فقرة حسب الوزن النسبي كالتالي:

1. الفقرة رقم (4) التي نصت على " **يستطيع النظام فحص طرق تخصيص المهام والمسؤوليات الخاصة بالعاملين** " قد احتلت المرتبة الأولى بوزن النسبي (91.01%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة.

2. الفقرة رقم (5) التي نصت على " **تحتفظ الإدارة بمستندات تُوثق فيها طريقة عمل النظام ومعالجاته** " قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن النسبي (75.89%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة.

السؤال الثاني: ما مدى تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين؟

وللإجابة على هذا التساؤل، تم استخدام اختبار One Sample T Test للعينة الواحدة للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة عن الدرجة المتوسطة وهي (3) وفقاً للمقياس المستخدم, وقد تم احتساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي للمحور.

جدول (10) تحليل محور تطوير الأداء المالي

المحور	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
تطوير الأداء المالي	4.52	90.40	27.702	0.000

* قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "34" تساوي 1.96 ±

ويتضح من خلال الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لاتجاهات العاملين نحو تطوير الأداء المالي حصل على وزن نسبي قدره (90.40%)، مما يدل على أن تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين جاء بدرجة كبيرة جداً.

- **نتائج فقرات محور تطوير الأداء المالي:**

جدول رقم (11) المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات تطوير الأداء المالي

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
.1	تقوم إدارة البنك بتوفير دورات تدريبية للمدققين الماليين	4.26	85.20	30.950	0.000	4
.2	يتطلب من المدقق المالي أن يكون لديه المهارة المهنية الملائمة	4.55	90.12	39.502	0.000	1
.3	يوجد في البنك معايير للأداء المالي يمكن على أساسه قياس الاستخدام الاقتصادي لموارده	4.11	82.20	30.470	0.000	8
.4	يتوفر لدى موظفي قسم المالية الفهم الكافي لنظام الرقابة الداخلية	4.06	84.18	20.263	0.000	6
.5	يشكل عمل المدقق المالي التأكد من دقة المعلومات المالية	4.02	85.16	21.632	0.000	5
.6	تقوم إدارة البنك باتخاذ الإجراءات السليمة استجابة لتقارير التدقيق المالي	3.77	73.12	15.467	0.000	10
.7	تمتاز تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بالقدرة على انجاز العمليات المالية	4.14	82.80	30.911	0.000	7
.8	تساعد نظم تقنية المعلومات الالكترونية على تحسين الخدمات المالية	4.41	88.20	44.949	0.000	3
.9	تتضمن تقارير التفتيش مقترحات تتعلق بتطوير النظام المالي	4.45	89.00	40.019	0.000	2
.10	يتم مراجعة المعاملات المالية قبل الصرف للتأكد من دقتها	3.98	79.60	22.461	0.000	9

*قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أعلى فقرة وأدنى فقرة حسب الوزن النسبي كالتالي:

1. الفقرة رقم (2) التي نصت على "**يتطلب من المدقق المالي أن يكون لديه المهارة المهنية الملائمة**" قد احتلت المرتبة الأولى بوزن النسبي (90.12%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة.

2. الفقرة رقم (6) التي نصت على " **تقوم إدارة البنك باتخاذ الإجراءات السليمة استجابة لتقارير التدقيق المالي** " قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن النسبي (73.12%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة.

1.5 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

السؤال الثالث: ما علاقة فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين؟

وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بتحقق من عدة فرضيات وهي على النحو التالي:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين, والنتائج مبينة في جدول (12).

جدول (12) معامل الارتباط بين الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين

الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية			
تطوير الأداء المالي	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)	درجة الارتباط
	0.724	0.012	جيدة

ا*لارتباط دال عند مستوى دلالة 0.05

ويتبين من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.012) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على وجود علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين، ويعزو الباحث ذلك إلى إن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.724) وهذا يدلل على أن العلاقة بينهما علاقة جيدة.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الالتزام بخصائص نظام المعلومات وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين الالتزام بخصائص نظام المعلومات وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين, والنتائج مبينة في جدول رقم (13).

جدول (13) معامل الارتباط بين الالتزام بخصائص نظام المعلومات وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين

الالتزام بخصائص نظام المعلومات			
تطوير الأداء المالي	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)	درجة الارتباط
	0.427	0.006	متوسطة

*الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.05

ويتبين من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.006) وهي اقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على وجود علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الالتزام بخصائص نظام

المعلومات وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين، ويعزو الباحث ذلك إلى إن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.427) وهذا يدلل على أن العلاقة بينهما علاقة متوسطة.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أساليب الرقابة على مدخلات النظام وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين أساليب الرقابة على مدخلات النظام وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين, والنتائج مبينة في جدول رقم (14).

جدول (14) معامل الارتباط بين أساليب الرقابة على مدخلات النظام وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين

أساليب الرقابة على مدخلات النظام			
تطوير الأداء المالي	**معامل الارتباط**	**القيمة الاحتمالية (sig)**	**درجة الارتباط**
	0.738	0.003	جيدة

*الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.05

ويتبين من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.003) وهي اقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على وجود علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أساليب الرقابة على مدخلات النظام وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين، ويعزو الباحث ذلك إلى إن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.738) وهذا يدلل على أن العلاقة بينهما علاقة جيدة.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أساليب الرقابة التنظيمية وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين أساليب الرقابة التنظيمية وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين, والنتائج مبينة في جدول رقم (15).

جدول (15) معامل الارتباط بين أساليب الرقابة التنظيمية وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين

أساليب الرقابة التنظيمية			
تطوير الأداء المالي	**معامل الارتباط**	**القيمة الاحتمالية (sig)**	**درجة الارتباط**
	0.513	0.004	متوسطة

*الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.05

ويتبين من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.004) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05), مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أساليب الرقابة التنظيمية وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين، ويعزو الباحث ذلك إلى إن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.513) وهذا يدلل على أن العلاقة بينهما علاقة متوسطة.

السؤال الرابع: هل يوجد فروق بين إجابات المبحوثين حول مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين تعزى إلى المتغيرات الشخصية التالية (الجنس, المؤهل العلمي, سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)؟

الفرضية التالية: لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات المبحوثين حول مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين تعزى المتغيرات الشخصية التالية (الجنس, المؤهل العلمي, سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).

وللإجابة عن هذه الفرضية تحقق الباحث من عدة فرضيات وهي كما يلي:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة تبعاً للجنس.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار T للعينتين المستقلتين لاختبار الفروق في استجابات أفراد العينة تجاه مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي تبعاً للجنس, والنتائج مبينة في جدول (16).

جدول (16)نتائج اختبار T للعينتين المستقلتين (Independent Samples T Test) تبعاً للجنس

المحور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة " T "	القيمة الاحتمالية
الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية	ذكر	28	4.18	0.501	1.644	0.513
	أنثى	7	4.05	0.569		
الالتزام بخصائص نظام المعلومات	ذكر	28	4.35	0.528	0.613	0.540
	أنثى	7	4.30	0.571		
أساليب الرقابة على مدخلات النظام	ذكر	28	3.92	0.570	2.955	0.003
	أنثى	7	3.65	0.569		
أساليب الرقابة التنظيمية	ذكر	28	3.97	0.607	1.840	0.067
	أنثى	7	3.79	0.568		
تطوير الأداء المالي	ذكر	28	3.98	0.522	2.771	0.006
	أنثى	7	3.75	0.590		
الدرجة الكلية	ذكر	28	4.07	0.410	2.616	0.009
	أنثى	7	3.91	0.434		

* قيمة T الجدولية عند درجة حرية "33" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.96 ±

ويتبين من الجدول أن القيمة الاحتمالية للدرجة الكلية تساوي (0.009) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وقيمة t المحسوبة تساوي (2.616) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.96) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تجاه مدى

فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي تبعاً لمتغير الجنس, وللتعرف على الفروق لصالح من تكون تبين من خلال مقارنة المتوسطات أن الفروق لصالح الذكور.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة تبعاً للمؤهل العلمي.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار T للعينتين المستقلتين لاختبار الفروق في استجابات أفراد العينة تجاه مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي تبعاً للعمر, والنتائج مبينة في جدول(17).

جدول (17) نتائج اختبار T للعينتين المستقلتين (Independent Samples T Test) تبعاً للمؤهل العلمي

المحور	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة " T "	القيمة الاحتمالية
الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية	بكالوريوس	33	4.22	0.589	1.520	0.499
	ماجستير	2	4.10	0.542		
الالتزام بخصائص نظام المعلومات	بكالوريوس	33	4.47	0.577	0.571	0.536
	ماجستير	2	4.12	0.563		
أساليب الرقابة على مدخلات النظام	بكالوريوس	33	3.75	0.581	1.822	0.452
	ماجستير	2	3.36	0.572		
أساليب الرقابة التنظيمية	بكالوريوس	33	3.81	0.579	1.796	0.074
	ماجستير	2	3.59	0.544		
تطوير الأداء المالي	بكالوريوس	33	3.87	0.563	1.678	0.012
	ماجستير	2	3.63	0.523		
الدرجة الكلية	بكالوريوس	33	4.25	0.487	1.860	0.013
	ماجستير	2	3.74	0.469		

* قيمة T الجدولية عند درجة حرية "33" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.96 $\pm$

ويتبين من الجدول أن القيمة الاحتمالية لدرجة الكلية تساوي (0.017) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وقيمة t المحسوبة تساوي (2.417) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.96) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تجاه مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي, وللتعرف على الفروق لصالح من تكون تبين من خلال مقارنة المتوسطات أن الفروق لصالح البكالوريوس.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة تبعاً لسنوات الخبرة.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في استجابات أفراد العينة تجاه مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي تبعاً لسنوات الخبرة, والنتائج مبينة في جدول رقم (18).

جدول (18) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) تبعاً لسنوات الخبرة

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية	بين المجموعات	0.559	2	0.280	0.102	0.238
	داخل المجموعات	87.630	32	2.738		
	المجموع	88.189	34			
الالتزام بخصائص نظام المعلومات	بين المجموعات	0.509	2	0.255	0.097	0.513
	داخل المجموعات	83.760	32	2.618		
	المجموع	84.269	34			
أساليب الرقابة على مدخلات النظام	بين المجموعات	0.752	2	0.376	0.130	0.261
	داخل المجموعات	92.742	32	2.891		
	المجموع	93.494	34			
أساليب الرقابة التنظيمية	بين المجموعات	0.316	2	0.158	0.053	0.690
	داخل المجموعات	95.010	32	2.969		
	المجموع	95.326	34			
تطوير الأداء المالي	بين المجموعات	4.724	2	2.362	0.851	0.220
	داخل المجموعات	88.770	32	2.774		
	المجموع	93.494	34			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	3.523	2	1.762	0.614	0.202
	داخل المجموعات	91.803	32	2.869		
	المجموع	95.326	34			

* قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 32" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.07

ويتبين من الجدول أن القيمة الاحتمالية للدرجة الكلية تساوي (0.202) وهي أكبر من مستوى الدلالة(0.05) وقيمة f المحسوبة تساوي (0.614) وهي أقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي (2.07) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تجاه مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة تبعاً للمسمى الوظيفي.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار T للعينتين المستقلتين

جدول (19) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) تبعاً للمسمى الوظيفي

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F"	القيمة الاحتمالية
الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية	بين المجموعات	0.383	2	0.191	0.056	0.513
	داخل المجموعات	99.277	32	3.423		
	المجموع	99.660	34			
الالتزام بخصائص نظام المعلومات	بين المجموعات	0.895	2	0.448	0.113	0.261
	داخل المجموعات	115.320	32	3.977		
	المجموع	116.215	34			
أساليب الرقابة على مدخلات النظام	بين المجموعات	0.273	2	0.136	0.031	0.690
	داخل المجموعات	127.422	32	4.394		
	المجموع	127.695	34			
أساليب الرقابة التنظيمية	بين المجموعات	0.874	2	0.437	0.127	0.220
	داخل المجموعات	99.873	32	3.444		
	المجموع	100.747	34			
تطوير الأداء المالي	بين المجموعات	2.356	2	1.178	2.967	0.000
	داخل المجموعات	12.698	32	0.397		
	المجموع	15.054	34			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.011	2	0.006	0.027	0.476
	داخل المجموعات	6.950	32	0.217		
	المجموع	6.962	34			

* قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 32" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.15

ويتبين من الجدول أن القيمة الاحتمالية لدرجة الكلية تساوي (0.476) وهي أكبر من مستوى الدلالة(0.05) وقيمة f المحسوبة تساوي (0.027) وهي أقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي (1.15) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تجاه مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

خاتمة:

فيما يخص النتائج المتعلقة بالمتغير المستقل (مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية)، فيتضح أن جميع متوسطات المحاور المختلفة كانت متقاربة من حيث أوزانها النسبية فقد حصلت على وزن نسبي قدره (89.59%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً. كما حصل محور الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية على المرتبة الثالثة بوزن نسبي قدره (89.40%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً. وحصل محور الالتزام بخصائص نظام المعلومات على المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (90.60%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً. أما محور أساليب الرقابة على مدخلات النظام فحصل على المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (90.80%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً.

و في الأخير حصل محور أساليب الرقابة التنظيمية على المرتبة الرابعة بوزن نسبي قدره (87.56%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً. يعزو الباحث أن أنظمة الرقابة المعمول بها داخل البنك على درجة عاليه من الدقة والكفاءة من خلال تطبيقها داخل المنظومة البنكية.

أما عن النتائج المتعلقة بالمتغير التابع (تطوير الأداء المالي)، فقد اتضح أن المتوسط الحسابي لاتجاهات العاملين نحو تطوير الأداء المالي حصل على وزن نسبي قدره (90.40%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً.وهذا يدل على أنة يتم الاستفادة من البرامج المقدمة للعاملين داخل البنك.

النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

- وجود علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين.
- وجود علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الالتزام بخصائص نظام المعلومات وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين.
- وجود علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أساليب الرقابة على مدخلات النظام وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين.
- وجود علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أساليب الرقابة التنظيمية وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تجاه مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي تبعاً لمتغير الجنس.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تجاه مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تجاه مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تجاه مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

التوصيات:

- ضرورة تأثير نظام الرقابة الداخلية على تنمية الكفاية الإنتاجية.
- ضرورة العمل على تقديم النتائج المتحصل عليها للإدارة العليا للأخذ بها عند إعداد نظام الرقابة للبنوك.
- ضرورة قدرة الرقابة الداخلية على التحقق من أساليب الرقابة على المدخلات.
- العمل على احتفاظ الإدارة بمستندات تُوثق فيها طريقة عمل النظام ومعالجاته.
- ضرورة العمل على قيام إدارة البنك باتخاذ الإجراءات السليمة استجابة لتقارير التدقيق المالي.

قائمة المراجع:

- احمد حلمي جمعة. (2009). نظم المعلومات المحاسبية: مدخل تطبيقي معاصر. عمان: دار المناهج.
- خالد الخطيب. (2010). المفاهيم الحديثة في الرقابة الداخلية في القطاع العام والخاص . الاردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- طارق خضير. (1996). مدى توفير أساليب الرقابة الداخلية لضمان امن المعلومات المحاسبية فني المصارف التجارية الأردنية. الأردن: جامعة آل البيت.
- طواهر محمد التهامي، و مسعود صديقي. (2005). المراجعة والتدقيق الحسابات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عائشة بلعالم. (2015). دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية (دراسة ميدانية)، . الأغواط: كلية علوم التسيير وعلوم تجارية جامعة الاغواط.
- علي شيتور. (2014). مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- فتحي الصحن، و عماد السوافيري. (2004). الرقابة والمراجعة الداخلية. الإسكندرية: الدار الجامعية، دار الجامعة الجديدة.
- فضيلة بوطورة. (2007). دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، دراسة حالة: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي–بنك. المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- كامل أحمد ماضي. (2000). مدى فعالية أساليب الرقابة في المؤسسات العامة في قطاع غزة. غزة، فلسطين: قسم إدارة الأعمال، الجامع الإسلامية.
- محمد براق. (2004). نظام الرقابة الداخلية: دراسة على المستشفيات. المسيلة: جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
- محمد بوتين. (2003). المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد عبد الفتاح الصحن، و السيد سرايا. (2004). الرقابة والمراجعة الداخلية. الإسكندرية: الدار الجامعية.